**القدس عاصمة فلسطين**

## ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الأربعاء 11 أيار/مايو 2022

**في التقرير:**

- **بعد شهر رمضان، بلدية القدس استأنفت عمليات هدم منازل الفلسطينيين شرقي المدينة**
- **مسؤول أردني في رسالة حازمة: "إسرائيل لا تملك السيادة في الحرم القدسي"**
- **مصدر أمني رفيع: طريقة عملنا ضد الإرهابيين – تتغلغل أيضا في صفوف حماس**
- **أوامر المنع شملت حتى الآن 1100 فلسطيني تقريبًا**
- **العائلات الثكلى لأعضاء الكنيست: "صوتوا مع قانون وقف تدليل الإرهابيين"**
- **توثيق جنود أثناء قيامهم بتدمير سيارة فلسطينية في قرية برقة**
- **بينت خلال زيارته لتمرين "عربات النار" الذي يجريه الجيش الإسرائيلي: "جاهزون لأي سيناريو"**
- **رئيس الوزراء في رسالة لعباس: "لن تتخذ قرارات بشأن الحرم القدسي بفعل الضغط السياسي"**
- **الموحدة ستقرر، اليوم، وجهتها**

**القدس عاصمة فلسطين**

- **عضو الكنيست شيكلي: "المجتمع الفلسطيني بربري يقدس الإبادة الجماعية"**

**بعد شهر رمضان، بلدية القدس استأنفت عمليات هدم منازل الفلسطينيين شرقي المدينة**

"هآرتس"

استأنفت بلدية القدس، أمس (الثلاثاء)، عمليات هدم منازل الفلسطينيين التي بنيت بدون ترخيص في القدس الشرقية، بعد توقف دام نحو شهر ونصف بسبب شهر رمضان. وهدمت البلدية، يوم أمس، مبنى من ثلاثة طوابق في سلوان، كان يقطنه 45 فلسطينيا، وكان يقوم فيه فرع لصندوق المرضى. ورشق شبان فلسطينيون الحجارة على رجال الشرطة الذين قاموا بحراسة جرافات الهدم، واندلعت مواجهة بين الطرفين.

وقد شُيِّد هذا المبنى في سلوان في عام 2002، وبعد عام أصدرت البلدية أمرًا بهدمه. وكانت تعيش فيه خمس عائلات، والى ما قبل أشهر قليلة كان يقوم فيه فرع لصندوق المرضى "كلاليت". على مر السنين، حاول مالك المبنى، سمير رجبي، والذي كان يعيش فيه، تقديم خرائط بناء للحصول على تصريح بأثر رجعي – لكنه تم رفض طلباته.

واستأنف رجبي على أمر الهدم الصادر بشأن المبنى، لكن المحكمة المركزية في القدس رفضت استئنافه في فبراير الماضي. وكتبت القاضية ريبيكا فريدمان فيلدمان في قرارها أن "التخطيط لا يتقدم منذ فترة طويلة، ولا خلاف على أن التصريح ليس في متناول اليد. في هذه الظروف، حان الوقت لتنفيذ أمر الهدم الذي صدر منذ سنوات كثيرة".

**القدس عاصمة فلسطين**

وتم تأخير تنفيذ أمر الهدم بسبب قرار البلدية تعليق هدم المنازل في شرق المدينة خلال شهر رمضان. وصباح أمس، وصلت الشرطة إلى العمارة وأمرت سكانها بإخلاء بيوتهم. ووفقًا للعائلات التي كانت تعيش في المبنى، لم يتم منحهم الوقت الكافي لاخراج متعلقاتهم من المبنى.

وقال رجبي إن قوة من حرس الحدود اقتحمت منزله صباح أمس، وهم نيام. "قالوا لي خذوا المال والذهب وأخرجوا. أعطونا أقل من ساعة. ودمروا المنزل على كل ما فيه – الملابس، والفراش، والصالون، والثلاجة. كانت ابنتي على وشك الزواج ودمروا كل أغراضها".

وقال فارس، نجل رجبي، والذي كان يعيش في المبنى مع أسرته، إنه يتقاضى أجرا متدنيا وليس لديه الآن الوسائل لشراء ملابس جديدة لأطفاله. لديه خمس بنات أكبرهن 11 عاما وأصغرهن عمرها ستة أشهر. وقال: "أريد أن أعيش مثل أي إنسان آخر. أحاول تعليم أطفالي لكي يصبحوا شيئا في هذا العالم، لكن الهدم يسبب الكراهية والعنصرية".

يذكر أن بلدية القدس بدأت في الترويج لخطة هيكلية للمنطقة بأكملها منذ حوالي عقد من الزمان، والتي كانت تهدف إلى تشريع جزء كبير من المباني التي تم بناؤها دون تصريح في سلوان. لكن، بحسب ما قاله سكان الحي، كان الهدف من الخطة هو منع هدم "بيت يهوناتان" – مبنى كبير في الحي تسكنه حوالي ثماني عائلات من المستوطنين، والذي تم بناؤه بدون ترخيص. لكن بعد سنوات قليلة، تراجعت البلدية عن دفع الخارطة.

**القدس عاصمة فلسطين**

ونددت عضو الائتلاف في بلدية القدس، لورا فيرتون من كتلة ميرتس، بهدم المبنى. وقالت: "إن هدم المنازل وهدم المنزل الذي كان يضم أيضًا فرعًا لصندوق المرضى ليس فقط ظلمًا فظيعًا، وليس فقط انتهاكًا للعدالة وانتهاكًا للقانون، بل هو أيضًا حماقة". وأضافت أن "استمرار القمع واستخدام القوة ضد السكان المدنيين يخلق الكراهية والتصعيد". وبحسب معطيات جمعية "عير عميم" (مدينة الشعوب)، هدمت البلدية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري 31 وحدة سكنية في القدس الشرقية وعدد مماثل من المباني غير السكنية.

**مسؤول أردني في رسالة حازمة: "إسرائيل لا تملك السيادة في الحرم القدسي"**

"معاريف"

أدلى وزير الخارجية الأردني، ونائب رئيس الوزراء، أيمن الصفدي، بتصريحات لتلفزيون المملكة الأردنية، رد فيها على تصريح رئيس الوزراء نفتالي بينت بأن "الحكومة الإسرائيلية هي التي ستتخذ جميع القرارات المتعلقة بالحرم القدسي والقدس". وقال الصفدي: "لا سيادة إسرائيلية على المقدسات في القدس، هذه أرض فلسطينية محتلة".

وأضاف الصفدي أن "إسرائيل هي قوة احتلال تقوم بعرقلة خطوات وزارة الأوقاف من أجل حفظ الأمن والهدوء في الأقصى". وبحسبه فإن "العوائق تشمل منع العاملين من أداء مهامهم ومنع تنفيذ الكثير من المشاريع. الرسالة واضحة والموقف واضح ... القدس

**القدس عاصمة فلسطين**

عاصمة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تكون حرة ومستقلة داخل حدود 1967. هذا هو السبيل لتحقيق السلام الدائم".

كما أكد مسؤول في الوزارة أن "مسؤولية وصلاحية تعيين الحراس والعاملين تعود للوزارة بالتنسيق مع دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، ولا تقبل مشاركة أي جهة أخرى بما في ذلك حكومة الاحتلال الإسرائيلي. وقد عينت وزارة الأوقاف أكثر من 70 حارسا منذ عام 2016، لكن الإجراءات الإسرائيلية التعسفية والغطرسة والقيود التي تفرضها الشرطة الإسرائيلية على الأرض تشكل عقبة أمام أداء الحراس لعملهم".

يذكر أن رئيس الوزراء بينت، قال إن "إسرائيل ستواصل التعامل باحترام مع أتباع جميع الأديان في القدس". وذلك على خلفية إعلان عضو الكنيست منصور عباس أن "إدارة الحرم القدسي في يد ملك الأردن".

**مصدر أمني رفيع: طريقة عملنا ضد الإرهابيين – تتغلغل أيضا في صفوف حماس**

"معاريف"

في ظل موجة الإرهاب التي ضربت البلاد خلال الشهرين الماضيين، أوضح مسؤول أمني رفيع، أمس (الثلاثاء)، الخطوات التي يتخذها الجهاز الأمني للتعامل مع منفذي العمليات الأفراد، وشدد على أن العقاب الجماعي ليس الحل.

**القدس عاصمة فلسطين**

وقال المصدر: "لا نريد جر الشعب كله للعقوبات، فهذا يؤثر بشكل كبير على السكان وعلى السلطة الفلسطينية". لكنه شدد على أن الإرهابي يجب أن يفهم أن هناك مسئولية عما يحدث من حوله، لأن بعض الإرهابيين يتلقون المساعدة من أفراد عائلاتهم. وأشار إلى أن الخطوات "مصممة للضغط عليهم أيضا".

وشدد على أن موجة الإرهاب الحالية ترتكز على المهاجمين المنفردين، وبالتالي، يدعي أن طريقة العمل يجب أن تكون من خلال إلغاء التصاريح لأبناء عائلاتهم أو عشائرهم أو حتى القرية بأكملها. وأوضح أن "هذا له تأثير كبير على بيئة الإرهابيين، يجب أن نتصرف بحكمة. بعد الهجمات الإرهابية في إلعاد، أصدرنا 206 أوامر منع لأفراد الأسرة، وفي عملية أريئيل فرضنا 215 أمر منع على أسرة المنفذين. وفي أعقاب الهجوم في باب العامود، يوم الأحد الماضي، مُنع دخول 137 فلسطينيا مرتبطين بعائلة المنفذ." وأوضح، "عندما يصدر أمر المنع فإن هذا يشمل منع تصاريح العمل في إسرائيل، أو تصاريح أخرى مثل الزيارات العائلية، والصلاة في الحرم القدسي، وحتى التصاريح الطبية."

**أوامر المنع شملت حتى الآن 1100 فلسطيني تقريبًا**

وتكتب "يسرائيل هيوم" أن أوامر المنع التي أصدرتها الجهات الأمنية ضد أبناء عائلات منفذي العمليات، شملت حتى الآن 1100 فلسطيني تقريبًا. وتشمل الأوامر منع إعطاء تصاريح بالعمل في إسرائيل، ومنع الدخول لتلقي العلاج الطبي أو متابعة قضايا قضائية في المحاكم الإسرائيلية، وكذلك الصلاة في الحرم القدسي.

وقال مصدر أمني رفيع: "لن نسمح لعائلات الإرهابيين الذين اختاروا طريق الإرهاب بدخول دولة إسرائيل للعمل والتجارة"، كل فلسطيني يعتزم اختيار طريق الإرهاب سيعرف أن الهجوم الذي ينفذه سيؤدي إلى إصابة أسرته بضرر قاتل. هذه أداة فعالة لردع الإرهابيين المحتملين عن القيام بأعمال إرهابية ضد مواطني دولة إسرائيل وقوات الأمن."

كما أشار المصدر إلى تأثير حماس في غزة على الوضع. وقال "إنهم يحرضون على الهجمات الإرهابية لكنهم لا يوجهون العمليات الإرهابية". وأضاف: "لقد أغلقنا معبر ايرز فغضب سكان غزة من ذلك وقالوا إن الهجمات تخرج من الضفة الغربية فلماذا يغلقون معبر غزة؟ بعبارة أخرى، هذا يعني وجود ضغوط على حماس، ومع الطلبات الكثيرة التي يقدمها الوسطاء، هذا يعني أن الخطوة لها تأثير على غزة أيضًا".

ونشرت قناة "مكان 11" في التلفزيون الإسرائيلي، مساء أمس، قائمة بعدد أوامر المنع التي صدرت لكل عائلة من عائلات منفذي الهجمات. وجاءت على النحو التالي:

• 8.05.22 – محاولة تنفيذ العملية في تقوع: الإرهابي – معتصم محمد طالب عطا الله، من سكان حرملة في منطقة بيت لحم. صدر 124 أمر منع لأفراد عائلته.

• 08.05.22 – عملية الطعن في باب العامود: الإرهابي – نظير مرزوق رشيد دار أحمد، من سكان عبوين، في منطقة رام الله. صدر 137 أمر منع لأفراد عائلته.

• 05.05.22 – العملية في إلعاد: الإرهابيان – أسعد الرفاعي وصبحي أبو شقير، من سكان رمانة قضاء جنين. صدر 206 أوامر منع لأفراد عائلتيهما.

**القدس عاصمة فلسطين**

• 29.04.22 – العملية في أريئيل: الإرهابيان يحيى مرعي ويوسف عاصي، من سكان قراوة بني حسان. صدر 215 أمر منع لأفراد عائلتيهما.

• 12.04.22 – محاولة الاعتداء في عسقلان: الإرهابي – عبد الله سرور، من سكان الخليل. صدر 42 أمر منع لأفراد عائلته.

• 11.04.22 – محاولة اعتداء في مستوطنة "فيرد يريحو": الإرهابي – أدهم الرُب من سكان جنين. صدر 138 أمر منع لأفراد عائلته.

• 10.04.22 – محاولة تنفيذ عملية في الحرم الإبراهيمي في الخليل: الإرهابية – مها الزعتري، من سكان الخليل. صدر 102 أمر منع لأفراد عائلتها.

• 04.04.22 – العملية في تل أبيب: الإرهابي – رائد حازم، من سكان جنين. صدر 58 أمر منع لأفراد عائلته.

• 29.03.22 – عملية بني براك: الإرهابي – ضياء حمارشة، من سكان يعبد. صدر 78 أمر منع لأفراد عائلته.

**العائلات الثكلى لأعضاء الكنيست: "صوتوا مع قانون وقف تدليل الإرهابيين"**

"معاريف"

**القدس عاصمة فلسطين**

في أعقاب نداء أهالي القتلى في هجوم إلعاد، ناشدت مئات العائلات الثكلى، أمس (الثلاثاء)، أعضاء الكنيست التصويت لصالح قانون "وقف تدليل الإرهابيين". وتدعي العائلات أنه "يجب عدم استمرار الظلم الأخلاقي وانتهاك الردع".

في بداية الرسالة، كتبوا: "نحن، مئات العائلات المكلومة وضحايا الإرهاب من منتدى "نختار الحياة"، نناشدكم ونطالبكم في هذا الوقت، وسط موجة الإرهاب الرهيبة من جانب أعدائنا، بالتصويت لصالح تعديل قانون السجون (شروط الأسير الأمني في السجون)، الذي سيطرح للتصويت غدا (اليوم الأربعاء). هذا القانون الذي نسميه قانون منع تدليل الإرهابيين، يهدف إلى إلغاء الامتيازات والمزايا التي يتمتع بها الإرهابيون".

"وهذا تمشيا مع ما خلص إليه تقرير حكومي، تقرير لجنة كعتابي، من عام 2019، والتي دفعنا من أجل إنشائها، وفحصت باحتراف ظروف سجن الإرهابيين، ووجدت أنهم يتمتعون بامتيازات وفوائد لا يتمتع بها السجناء الجنائيين في السجون".

وأضافوا أنه "من الجدير بالذكر أن كل لحظة لا يتم فيها تمرير القانون ويستمر الوضع الحالي، تضر بشكل فظيع بذكرى أحبائنا الذين قُتلوا، وبنا نحن كعائلات ثكلى وضحايا للإرهاب، ولكن ليس هذا فقط. تمرير القانون هو أداة حتمية لترميم الردع الإسرائيلي ضد المخربين والذي تعرض للدهس إلى حد كبير نتيجة لمعرفة الإرهابي بأنه إذا تم القبض عليه، فسوف يحصل على الاحترام والمكانة وظروف التدليل في السجن الإسرائيلي".

**القدس عاصمة فلسطين**

"الحفلات الجماعية، السلوك التنظيمي في السجن الذي يصبح فيه كبار الإرهابيين المدراء الفعليين للسجن، ومشاهدة بث التحريض من السلطة الفلسطينية، واجتماعات المشاهير مع أعضاء الكنيست وغير ذلك، كل هذه الأمور يجب أن تتوقف هنا والآن – وهذا بالضبط ما يفعله القانون المقترح. بصفتنا دفعنا دفعوا أسوأ ثمن على الإطلاق بسبب غياب الردع المطلوب، فإننا نناشدكم بشكل واضح – لا تدعوا أي اعتبارات سياسية أو غيرها تتدخل في القرار الأخلاقي والأمني المطلوب – صوتوا لصالح القانون وساهموا بكل قواكم في تمريره وتنفيذه على الفور".

**توثيق جنود أثناء قيامهم بتدمير سيارة فلسطينية في قرية برقة**

قناة "مكان 11" في التلفزيون الإسرائيلي

تم توثيق جنود إسرائيليين وهم يرشقون الحجارة، دون أي سبب، في الشهر الماضي، على سيارة فلسطينية بالقرب من مرآب في قرية برقة في منطقة نابلس. وفي التوثيق الذي تم نشره أمس (الثلاثاء)، يظهر الجنود وهم يتجولون في محيط المرآب الذي يستخدم لبيع قطع الغيار للسيارات، وفي مرحلة معينة صعد أحدهم فوق السيارة وحطم الزجاج الأمامي بقدمه، واستخدم جندي آخر سلاحه لتدمير السيارة. وفي مراحل معينة، وثق الجنود أنفسهم كما يبدو بواسطة هواتفهم المحمولة.

وقال مالك المرآب عمار حسن "أبيع أجزاء من السيارات، كل سيارة كهذه بمبلغ 5000 شيكل". وتساءل "هذه السيارات لا تزعج أحدا فلماذا كسروها؟". وقال إنه في نهاية شهر مارس، أيضًا، ألقى إسرائيليون ملثمون الحجارة على المكان.

ورد الجيش الإسرائيلي في تعقيبه: "الفيديو يظهر سلوكا غير لائق لا يتفق مع قيم الجيش الإسرائيلي. فيما يتعلق بالحادث، تم إجراء تحقيق برئاسة قائد الكتيبة، وتمت في نهايته محاكمة الجنود وحبسهم في القاعدة لفترة طويلة." وأضاف: "بعد الحادث تم إجراء محادثة مع الجنود وشحذ الإجراءات".

**بينت خلال زيارته لتمرين "عربات النار" الذي يجريه الجيش الإسرائيلي: "جاهزون لأي سيناريو"**

"يسرائيل هيوم"

شارك رئيس الوزراء نفتالي بينت، ووزير الأمن، بيني غانتس، أمس (الثلاثاء) في تمرين "عربات النار" الذي يجريه الجيش الإسرائيلي في قاعدة الجيش في الكرياه، في تل أبيب، بحضور رئيس الأركان اللواء أفيف كوخافي، ورئيس مجلس الأمن القومي، والسكرتير العسكري، ورئيس شعبة الاستخبارات وغيرهم من كبار المسؤولين العسكريين.

ومن المتوقع أن تستمر مناورة "عربات النار" حوالي أربعة أسابيع وتحاكي سيناريوهات حرب متعددة الأسلحة والحلبات، في الجو والبحر والبر والسايبر. والغرض منه إعداد

**القدس عاصمة فلسطين**

الجيش للحرب، وخاصة في الحلبة الشمالية، مع التركيز على صراع كبير في مختلف القطاعات، بما في ذلك غزة والساحة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وتم خلال المناورة، عرض سيناريوهات القتال على جميع الجبهات، وتم إجراء فحص شامل ومتعمق لمفهوم التشغيل من أجل الحسم والنصر. كما تمت مناقشة ثلاثة جهود أخرى: مناورات متعددة الأبعاد في أراضي العدو، وضربات هجومية قوية في النيران والدفاع السيبراني، والدفاع متعدد الأبعاد.

وقال بينت: "إننا نبدأ تدريبًا، هو أحد أطول التدريبات في تاريخ الجيش الإسرائيلي، "عربات النار"، والذي يحاكي مواجهة متعددة المجالات في نفس الوقت، مع كل ما يترتب على ذلك. أود أن أشكر وزير الأمن ورئيس الأركان على التدريبات المهمة للغاية التي تجري حاليا وسوف تساعد في رفع مستوى قدراتنا، واستعداداتنا للوضع الحقيقي. في الوقت نفسه، هناك نشاط عملياتي مكثف ومتزايد للجيش الإسرائيلي، كما تعلمون، وهو أيضًا يمثل تحديًا، وهذا مرة أخرى هو الوضع الحقيقي لدولة إسرائيل."

"نحن لا نبحث عن مواجهة ولا نريد المواجهة، لكننا مستعدون لأي سيناريو. يعرف العدو أنه إذا جرنا إلى المواجهة – فإنه سيدفع ثمنًا لا يطاق، وعلى الجمهور الإسرائيلي أن يعرف أن دولة إسرائيل أقوى من كل أعدائنا معًا، وسنكون دائما مستعدين في كل نقطة".

وقال وزير الأمن، بيني غانتس، إن "الحفاظ على أمن دولة إسرائيل مرتبط بعاملين: تفعيل القوة، وبناء القوة بشكل مستمر وطويل الأمد. الجيش الإسرائيلي يعرف كيفية للقيام

**القدس عاصمة فلسطين**

بالأمرين. أشكر رئيس الوزراء على الزيارة واشكر رئيس الأركان على بناء هذا التمرين، الذي يعد جزءًا من قدرة البناء الأمني لدولة إسرائيل."

**رئيس الوزراء في رسالة لعباس: "لن تتخذ قرارات بشأن الحرم القدسي بفعل الضغط السياسي"**

"معاريف"

رد مكتب رئيس الوزراء، صباح أمس (الثلاثاء)، على الأنباء عن حدوث تغيير في عدد حراس الوقف في الحرم القدسي. وبحسب مكتب رئيس الوزراء، تم تلقي الطلب بهذا الشأن، منذ شهر ونصف، لكن إسرائيل لم تستجب له. وأوضحوا في مكتب بينت: "لا يوجد تغيير أو تطور جديد في الوضع في الحرم القدسي – يجري الحفاظ على سيادة إسرائيل هناك. الحكومة الإسرائيلية ستتخذ جميع القرارات بشأن الحرم القدسي انطلاقا من اعتبارات السيادة وحرية الدين والأمن وليس بفعل ضغوط من جهات خارجية أو سياسية".

وزعمت التقارير المختلفة أنه حدث تغيير في الحرم القدسي، تحت ضغوط سياسية متعددة، من أجل زيادة 50 حارسا من الأوقاف، لكن مكتب رئيس الحكومة شدد على أنه "تم، عمليًا، إبعاد ستة من حراس الوقف الداعمين لحماس، من الحرم، وتم تعيين 12 حارسًا جديدًا في الوقف وفقًا للمعايير الحالية، دون زيادة المعايير."

يذكر أنه في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلن رئيس القائمة العربية الموحدة، عضو الكنيست منصور عباس، أن موقف القائمة داخل التحالف بشأن المسجد الأقصى سيتم

**القدس عاصمة فلسطين**

تحديده وفقًا لنتائج القمة الدولية بين الأردن وإسرائيل. المطالب والمواقف بشأن المسجد الأقصى يحددها ويديرها ملك الأردن عبد الله الثاني، راعي المسجد الأقصى والمقدسات في القدس. ونؤكد أن الحل الدائم هو إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس وفي قلبها المسجد الأقصى".

وطرح عضو الكنيست عباس عددًا من المطالب كشرط لعودة حزبه إلى الحكومة والكنيست، وفي المفاوضات بينه وبين لبيد تبرز قضايا مختلفة، لا تتعلق بالضرورة بشكل مباشر بالوضع في الحرم القدسي. فعباس يطالب بتسريع تنفيذ الأمور المتفق عليها في اتفاقيات الائتلاف، بما في ذلك تنظيم القرى غير المعترف بها في النقب، وبالطبع، الحرم القدسي، الموضوع الأكثر حساسية على الإطلاق. وهناك تفاؤل في محيط لبيد، بشأن فرص حل الأزمة وعودة أعضاء الموحدة إلى الحكومة والكنيست.

**الموحدة ستقرر، اليوم، وجهتها**

"يسرائيل هيوم"

انتهى يوم أمس، اجتماع مجلس الشورى في الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، التي تنتمي إليها القائمة العربية الموحدة، دون اتخاذ أي قرار بشأن وجهة القائمة، وما إذا ستصوت اليوم مع حل الكنيست، أو ستواصل تعليق عضويتها في الائتلاف والكنيست. وحسب مصادر مطلعة يميل مجلس الشورى إلى استمرار الوضع الحالي، إلى حين الاتفاق مع الحكومة حول مطالب القائمة.

**القدس عاصمة فلسطين**

وانعقد اجتماع مجلس الشورى طوال ست ساعات في كفر قاسم، وانهي اجتماعه دون اتخاذ قرار حاسم. ومن المتوقع أن يتخذ المجلس قراره النهائي، صباح اليوم الأربعاء، قبل جلسة الكنيست التي ستناقش اقتراح المعارضة بحل الكنيست. وسيواجه الائتلاف الحكومة صعوبة في اجتياز التصويت إذا لم تقرر الموحدة دعم الحكومة، لأن القائمة المشتركة أعلنت مسبقا أنها ستؤيد حل الكنيست.

وحسب مصادر مطلعة، فإن القرارات المتوقعة من مجلس الشورى هي أنه منذ الآن فصاعدا ستتفاوض القائمة مع رئيس الحكومة البديل، وزير الخارجية يئير لبيد، وليس مع رئيس الوزراء نفتالي بينت، بسبب تصريحاته بخصوص الأقصى. وستكون المفاوضات محددة بجدول زمني واضح لتنفيذ متطلبات القائمة. وسيدير النائب وليد طه المفاوضات مع الائتلاف، وسيبقى تجميد عضوية القائمة في الائتلاف ساري المفعول حتى تلبية المطالب.

من جانبها، قررت القائمة المشتركة، كما أسلفنا، التصويت في القراءة الأولية، اليوم، مع قانون حل الكنيست، إذا تم تقديمه. وكررت المشتركة معارضتها الشديدة لعودة نتنياهو إلى السلطة، وأوضحت أن هذا هو سبب تصويتها، أمس الأول، ضد اقتراح حجب الثقة الذي قدمه الليكود.

**القدس عاصمة فلسطين**

وقالوا في الليكود، أمس، إن "حقيقة أن مستقبل الحكومة الحالية يعتمد على مجلس شورى الإخوان المسلمين هو سقوط تاريخي آخر يجرنا إليه بينت. الحكومة التي تعتمد على مؤيدين للإرهاب لا تستطيع محاربة الإرهاب".

ورد عباس على الليكود وقال إن «القائمة تمارس حقها الديمقراطي في دولة إسرائيل. نتنياهو أيضًا، كان ينتظر قرارات مجلس الشورى عندما تفاوض معنا لتشكيل الحكومة والتقى بي أربع مرات في مقر إقامته في بلفور".

وقالت مصادر في الليكود، أمس، أن الحزب سيطرح مشروع قانون حل الكنيست، اليوم، فقط إذا قررت الموحدة مواصلة تعليق عضويتها وعدم الحضور والتصويت. وفي حال تراجعت الموحدة ووصلت للتصويت فسيتم سحب الاقتراح، لأنه في هذه الحالة سيسقط، وعندها لن تتمكن المعارضة من طرح مشروع قانون لحل الكنيست إلا بعد نصف سنة.

وقال عضو الكنيست يوآف كيش، من حزب الليكود، أمس إنه "يجب طرح مشروع القانون فقط إذا كان هناك يقين تام بأنه سيمر. فقط إذا قام منصور عباس ببث مباشر عبر فيسبوك من جبل الشيخ، يمكن عندها طرح مشروع القانون. لا يجب المخاطرة بطرحه. وإذا لم نضمن تمريره، فسننتظر اصبعًا آخر أو حزبًا آخر يدعمه".

**عضو الكنيست شيكلي: "المجتمع الفلسطيني بربري يقدس الإبادة الجماعية"**

موقع ice

**القدس عاصمة فلسطين**

نشر عضو الكنيست عميحاي شيكلي، الذي استقال من حزب يمينا، تغريده، أمس الثلاثاء، وصف فيها المجتمع الفلسطيني بأنه "مجتمع بربري يقدس روح الإبادة الجماعية، التي إذا أخذنا كراهية اليهود والصهيونية منها فلا يمكننا تعريفها." وأضاف: "المواجهة ليست مع أفراد، ولكن مع المجتمع القاتل بكل قادته ورموزه ومؤسساته، وعلى رأسها حماس، والتاريخ يظهر أن المجتمعات القاتلة لا تتغير بدون ضربات ساحقة".

واقتبست النائب عايدة توما سليمان من القائمة المشتركة، ما نشره شيكلي، وكتبت كلمتين: "مقزز جدًا"

ورد شكلي على ذلك بنشر رسم كاريكاتوري تظهر فيه طفلة صغيرة وهي تحيي العلم الفلسطيني المصنوع من سكين يسيل منه الدم، وكتبت: "بالتأكيد مقزز".